

محضر الجلسة
مفوضية ديريون لدراسة هيكلية حكومة المدينة الحالية وتقديم التوصيات
غرف المجلس
الأربعاء ١٦ آذار/ مارس ٢٠٢٢

دعا الرئيس عبدالله إلى عقد الجلسة عند الساعة ٦:٠٠ مساءً، ثم أخذ الحضور بمناداة الأسماء. حضر الجلسة: السيدات والسادة إليزابيث ببلي، لورا دادجون، شارون إل. دولماج، حسين هاشم، تيموثي إس هاريسون، شيريل دي هوكينز، جيم أوكونور، إل جلين أوكري ورئيس اللجنة حسن عبد الله (٩) لا غياب (٠). كما حضر أيضًا: جورج ت. داراني، كاتب المدينة، وجيري براون محامي المدينة وأليسا كريجي، نائبة كاتب المدينة.

ناقش رئيس اللجنة عبد الله عملية والطور والوضع الحالي للجنة الميثاق. تُعدّ القراءات الأولى للميثاق قراءات استكشافية لاستكشاف الأفكار ليس فقط أفكار أعضاء اللجنة، ولكن أيضًا من أعضاء المجلس والإدارة والعامّة. وستكون القراءة الثانية للميثاق هي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات أكثر واقعية فيما يتعلق بكل من اللغة والصيغة الكتابية وقابلية تطبيق وإنفاذ الأحكام من حيث صلتها بأعمال المدينة.

تم الوقوف دقيقة صمت احتراماً لروح السيد محمد صالح حميد الذي وافته المنية مؤخرًا.

تم تقديم اقتراح من قبل المفوض أوكري بدعم من المفوضة دادجون لاعتماد دقائق الجلسة السابقة ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٢ تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

بدء الرئيس عبدالله الأعمال السابقة بالحديث عن ميزانية المفوضية. ترغب المفوضية بالحصول على تحديث واحد على الأقل شهرياً حول الميزانية

انتقل رئيس اللجنة عبد الله لمناقشة مجالس المدينة والمفوضية. تواصل السيد عبد الله مع الرئيسة زينب علي حسين وتم رفض طلب حضور ممثل في اجتماعات المفوضية وذلك لمرور شهرين فقط على استلام هذه الإدارة المكتب ولأنهم ما زالوا يقومون ببعض الدراسات حول المفوضية والمجلس. سأل المفوض أوكونور إذا ما كان من المتوقع من الإدارة أن تتقدم وتقدم توصيات إذا ما كان من الممكن توحيد أي مجالس أو مفوضيات. أجاب رئيس اللجنة عبد الله قائلاً أنهم سوف يتقدمون لإعطاء آخر المستجدات ولكن لا يوجد أي أنباء حالياً.

قدم الرئيس عبد الله اقتراحاً مدعوماً من المفوضة ببلي بتأجيل مناقشة وضع قواعد النظام لحين إتمام اللجنة المراجعة الأولى والبدء بالتعديل، على الأغلب لغاية أول اجتماعات شهر نيسان \ أبريل. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

ناقش رئيس اللجنة عبد الله طلبات البحث. قُدم تاريخ تعويضات من المفوضة هوكينز لمير قسم الموارد البشرية وشؤون العاملين ومدير المكتبة. تساءل المفوض أوكونور عن ماهية "القسم الجديد" في إشارة إلى نسبة "١٠ + %" لمسؤولية القسم الجديد" المدرجة في ورقة مرجعية مدير الموارد البشرية وشؤون العاملين المقدمة إلى اللجنة. تساءل المفوض أوكونور أيضًا عن نسبة ١٠٪ المدرجة تحت "حساب مكتب MAC الممول من الولاية" والمدرج أيضًا في الورقة المرجعية لمدير قسم الموارد البشرية/ شؤون العاملين. أجاب رئيس اللجنة عبد الله أن الورقة المرجعية الخاصة براتب مدير الموارد البشرية/ شؤون العاملين تم توفيرها من قبل المستشار القانوني للمدينة وأن أي أسئلة تتعلق بهذا القسم يجب إعادة توجيهها إلى المستشار القانوني للمدينة للتوضيح وتضمينها في طلب بحث للمتابعة. أوضح المفوض أوكونور بعد ذلك أنه يرغب في متابعة السؤالين اللذين طرحهما بخصوص طلب البحث هذا من المستشار القانوني للمدينة، وقام محامي المدينة جيري براون بأخذ ملاحظة حول الأمر.

انتقل رئيس اللجنة عبد الله إلى القسم التالي على جدول الأعمال "تقارير اللجان الفرعية". قَدَّمَ المفوض هاشم آخر التطورات حول عقد خدمات الترجمة. تمت ترجمة محاضر جلسات المفوضية للعام ٢٠٢١ وتم نشرها على موقع المدينة الإلكتروني. تمت ترجمة محاضر شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ويقوم المفوض هاشم حالياً بتدقيقها.

قدم الرئيس عبد الله تحديتاً للجنة الفرعية للمشاركة العامة وشدد على أن هذه اللجنة الفرعية لن تتخذ أي قرارات تتعلق بالميثاق ، ولكن سيقصر عملها على الدور الاستشاري فقط لكامل أعمال المفوضية. تم فتح باب الانتساب رسمياً ونشر الإعلان في منتديات مختلفة. بدأت المقابلات وستستمر حتى يتم ملء جميع الشواغر الست. أكدت المفوضة بيبي أمام اللجنة والجمهور على أهمية الترويج لفرصة التقدم والانضمام إلى اللجنة الفرعية. سأل المفوض هاشم كيف جرت عملية الترويج لها حتى الآن. ذكر الرئيس عبد الله بأنه تم نشر بياناً صحفياً صادر عن المدينة، والصحافة والدليل، و جريدة العرب الأمريكيين، وفيسبوك ، كم طلب أيضاً من بقية المفوضين نشر الوعي بين مجموعاتهم. تلا ذلك محادثة حول كيفية الإعلان عبر جهات مختلفة. استفسر المفوض هاشم عما إذا كان هناك شيء ما تم إرساله إلى رئيس جمعية الجوار ، ورئيس S.O.D.A ، ولجان العمل السياسي. رد الرئيس عبد الله بأنه تم إرسال معلومات الطلب إلى مختلف المجموعات والمؤسسات والمنظمات السياسية المشاركة في المدينة.

استعرض رئيس اللجنة عبد الله التغييرات التي تمت على الفصل السابع "الدائرة التشريعية" من ميثاق المدينة. أشار الرئيس عبد الله للتوضيح أنه سيتم نقل القسم ٧,٨ الحالي "قيود صلاحيات وسلطات المجلس". والقسم ٧,١٢ "التحقيقات" إلى الفصل ٨ ، "صلاحيات وسلطات المجلس". ثم أشار عبد الله إلى أن الفصل ٧ الحالي ، القسم ٧,١ "الصلاحيات العامة للمجلس". سيتم نقلها وإعادة تسميتها إلى الفصل ٨ ، القسم ٨,١. "السلطات العامة للمجلس". اتفق الرئيس عبد الله والمفوضون على الفصل ٨ الحالي ، القسم ٨,١ "الأمن والسلامة والصحة العامة". سيتم نقلها وإعادة تسميتها إلى الفصل ٧ ، القسم ٧,١ "الأمن والسلامة والصحة العامة".

ذكر الرئيس عبد الله أنه قد قام المفوضين بيبي وهاشم وأكونور بصياغة مسودة مقترح لتغيير الصيغة اللغوية للفصل ٧ ، القسم ٧,٤ "اجتماعات المجلس". وأضافت المفوضة بيبي أن اللغة المقترحة لا تتعارض مع أي صياغة ، لكنها تضيف النسخة المختصرة لجميع مقترحات المفوضين الثلاثة. أوصى المفوض هاريسون بقراءة اللغة المقترحة لإضافتها للسجل. قرأت المفوضة بيبي اللغة المقترحة. طرحت المفوضة هوكينز سؤالاً بشأن فترة الـ ٢٤ ساعة وما إذا كان ذلك يعني احتمالية العمل أيام الأحد. وأشار رئيس اللجنة عبد الله إلى أن انتهاك ميثاق المدينة يعتبر جنحة وأن عدم تحديد موعد نهائي لجدول الأعمال لن يندرج تحت مسمى الجنحة. وأضافت المفوضة دولماج بأنه قد تكون هناك إضافات على جدول الأعمال. رد المفوض أكونور بأن معظم الإخطارات وجدول الأعمال توفر لغة تشير إلى أي بنود إضافية قد تعرض على المجلس.

تساءلت المفوضة هوكينز عما إذا كان قانون الاجتماعات المفتوحة يشترط نشر جدول الأعمال. ورد جيرمي براون بأنه سيبحث في الأمر ويعود إلى المفوضية بالرد. تبع ذلك مناقشة حول الجدول الزمني المحتمل لجدول الأعمال. طلب رئيس اللجنة عبد الله أنه في حالة وجود مراجع لقانون الولاية في ميثاق المدينة الحالي ، يرجى إدراجها في اللغة المقترحة. طلب رئيس اللجنة عبد الله مزيداً من المعلومات من أليسا كريجي ، مساعدة كاتب المدينة حول الجدول الزمني الحالي لعملية جدول الأعمال ، والتي قدمتها إلى اللجنة. صعد عضو المجلس كين باريس إلى المنصة لإيضاح كيفية استخدام جدول الأعمال قيد التنفيذ حالياً ، وما يمكن توقعه مع التغييرات في النظام الداخلي للمجلس. طلب المفوض أكونور أن تتم إحالة قواعد النظام إلى اللجنة بمجرد تحديثها. اقترح المفوض هاشم بدعم من المفوض أوكري رفع مناقشة اللغة المقترحة للفصل السابع القسم ٧,٤ تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

تم تقديم اللغة المقترحة من قبل المفوضة بيبي للفصل ٧ ، الأقسام ٧,٧ "قواعد النظام". و ٧,١٠ "الجريدة الرسمية". ناقشت المفوضة بيبي متطلبات الوصول إلى اللغة الذي ستشير إليه الأحكام اللاحقة ، والمعروف في هذا الوقت باسم القسم "X.X" تصوغ الصيغة الكتابية لمتطلبات الوصول إلى اللغة الذي اقترحتها المفوضة بيبي نفس المستوى الذي حدده قانون حقوق التصويت. قرأت بيبي متطلبات الوصول إلى اللغة المقترحة. أوضح المفوض هاريسون أن اللغة السابقة الموضحة في الفصل ٧ ، القسم ٧,٧ ستكون الآن "اجتماعات طارئة". ناقشت المفوضة بيبي لغتها المقترحة فيما يتعلق بالاجتماعات الطارئة. أشارت بيبي إلى ميثاق مدينة ديترويت ومتطلبات قانون الاجتماعات المفتوحة للاجتماعات الطارئة.

نقل الرئيس عبد الله المناقشة إلى القسم التالي المتعلق بالفصل ٨ بعنوان "صلاحيات المجلس". قدمت المفوضية ببلي تغييرات لغوية موصى بها خاصة فيما يتعلق بتحقيقات المجلس. ناقشت ببلي لغتها المقترحة وقرأتها للتسجيل. سأل الرئيس عبد الله عما إذا كان أي من الموثيق من المدن الأخرى التي أشارت إليها المفوضية ببلي (بورت هيورون وساوثجيت وتايلور وتروي) تتضمن قوانين الولاية المذكورة. ردت المفوضية ببلي بأنها ستعود إلى الرئيس بخصوص سؤاله. تساءل الرئيس عبد الله عن دور مساعد أبحاث المجلس وسلطة المجلس في تعيين أو تعيين مستشار قانوني خاص بهم بالتزامن مع تحقيقهم. أوصى المفوضية ببلي بالحصول على توضيح من المجلس حول كيفية لعب هذا الدور. تساءل المفوضية هوكينز عن دور مجلس الأخلاقيات في مسائل التحقيق. وتلا ذلك نقاش بشأن عملية تحقيقات المجلس. مع عدم وجود تعليقات أخرى على الفصل ٨ ، انتقلت اللجنة إلى القسم التالي من جدول الأعمال.

قدم الرئيس عبد الله وصفاً موجزاً للفصل ٩ ، "تشريعات المدينة". شرع عبد الله في قراءة الفصل ٩ ، القسم ٩,١ بعنوان "مراسيم وقرارات المجلس". طلبت المفوضية هوكينز إضافة كلمتي "أمر" و "قرار" إلى قائمة التعريفات. تم تقديم اقتراح من قبل المفوضية هوكينز وبدعم من المفوض هاشم للاحتفاظ بلغة الفصل ٩ ، القسم ٩,١ بعنوان "مراسيم وقرارات المجلس". بناءً على تصويت ببدء الأسماء ، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: ببلي ودادجون ودولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور وأوكراي وعبد الله (٩) ؛ كلا: لا غياب: لا يوجد.

واصل الرئيس عبد الله إلى الفصل ٩ ، القسم ٩,٢ بعنوان "تشريع قزار". وأضافت المفوضية ببلي أنها أوصت سابقاً بلغة من شأنها إنشاء أكثر من صحيفة رسمية واحدة لكل لغة من لغات المدينة ، وأوصت بتركها مفتوحة للنقاش. أوصى المفوض أوكونور بإضافة "s" بين قوسين في نهاية كلمة جريدة. تلا ذلك نقاش بشأن مصطلح "صحيفة" وما إذا كان هو الحالي أم لا. تم تقديم اقتراح من قبل المفوض هاشم ودعمته المفوضية هوكينز للاحتفاظ باللغة الحالية على أساس أن اللجنة قد تجري تغييرات لاحقاً في الفصل ٩ ، القسم ٩,٢ بعنوان "تشريع قزار". بناءً على تصويت ببدء الأسماء ، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: ببلي ودادجون ودولماج وهاشم وهوكينز وأوكونور وأوكراي (٧)؛ كلا: هاريسون وعبد الله (٢). غياب: لا أحد.

تابع الرئيس عبد الله لقراءة الفصل التاسع بند ٩,٣ بعنوان "قوانين الطوارئ" تم تقديم اقتراح من قبل المفوضية هوكينز مدعوماً من المفوضية دولماج للاحتفاظ باللغة الحالية للميثاق. طلب المفوض هاشم إضافة مصطلح "الأماكن البارزة" إلى تعريف القسم. أشار الرئيس عبد الله إلى أنه يجب تم تبني الاقتراح بعد طلب التصويت كما يلي: نعم: المفوضون ببلي ودادجون ودولماج وهاشم وهوكينز وأوكونور وأوكوري (٧) كلا: هاريسون وعبد الله (٢) غياب: لا أحد

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ القسم ٩,٤ بعنوان "تعديل ومراجعة الأنظمة" تم تقديم اقتراح من قبل المفوضية هوكينز لسؤال الكاتب إذا ما كان هناك شرطاً لمراجعة جميع الأنظمة أم لا. أجاب الكاتب تبقى الأنظمة على حالها حتى يرغب شخص ما تغييرها أو تحديثها. تلا ذلك مناقشة بشأن الاستعراض الدوري. سأل المفوض أوكونور الكاتب كم عدد الأنظمة الموجودة. أجاب الكاتب هناك على الأقل ١٧٤١ مرسوم. ناقشت اللجنة احتمالية ضرورة تحديث الأنظمة بمرور الوقت.

ثم قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ القسم ٩,٥ بعنوان "نقض وتعديل الأنظمة" سأل الرئيس عبد الله محامي المدينة جيرمي براون إذا كان من الممكن اختصار عنوان القسم ٩,٢ ليصبح "تشريع قزار" والقسم ٩,٥ ليصبح "نقض ومراجعة القرارات" وضح جيرمي أنه تمت كتابة القسم ٩,٥ بهذه الصيغة لنقض قزار وللتمكن من الإشارة إلى قزار أو الحكم المحدد الذي يمنح المجلس سلطة القيام بذلك.

قرأ الرئيس الفصل ٩ ، القسم ٩,٦ "حق اعتراض \ فيتو رئيس البلدية". تم تقديم اقتراح بواسطة المفوض أوكري ومدعوماً من المفوضية هوكينز أن الكلمات الواردة في الفقرة الثانية من القسم ٩,٦ تنص على أنه "في حالة اعتماد قرار في اجتماع خاص للمجلس وكان هناك أقل من اثنتين وسبعين ساعة قبل ... بعد طلب التصويت تم تمرير الاقتراح كالتالي: (نعم) المفوضون: ببلي ودادجون ودولماج وهاشم و هاريسون وهوكينز و أوكونور وأوكوري. (كلا) وعبد الله. غياب: لا أحد

شرح الرئيس عبد الله في قراءة الفصل ٩ ، القسم ٩,٧ بعنوان "عقوبات قَرَار". عرض المفوض أوكري لغة مقترحة توصي بتغيير الحد الأعلى من الرسوم من ٥٠٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار. بدأ النقاش حول الحد الأقصى للعقوبات لكل مرسوم حدده ميثاق المدينة. ذكر المفوض هاشم أنه يعتقد أن عقوبة السجن "مبالغ فيها" كعقوبة لخرق قَرَار. وأشار المفوض براون إلى أن قانون الولاية يحدد الحد الأقصى للغرامة بمبلغ ٥٠٠ دولار وأن عقوبة السجن هي عقوبة الجنحة. وأوصى المفوض هاشم بجعل تهمة عدم اتباع الأوامر/القرارات مخالفة مدنية. ذكر المفوض أوكونور أنه يعتقد أن تحديد العقوبة حتى الحد المنصوص عليه في الميثاق هو قرار المجلس. استمرت المحادثة. تم تقديم اقتراح من قبل المفوض هاشم وبدعم من المفوض أوكونور لتعديل لغة القسم ٩,٧ ليصبح نصه كالتالي "يتعين على المجلس أن ينص في كل قرار على عقوبة سجن لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً، أو غرامة قدرها ٥٠٠ دولار، أو كليهما، أو خلاف ذلك مما يسمح به القانون لأولئك الذين ينتهكون أحكامه." بعد التصويت ببناء الأسماء ، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: دولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور (٥)؛ كلا: عبد الله ، بيبي ، دادجون وأوكراي (٤). غياب: لا يوجد.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,٨ بعنوان "الرموز الفنية". ذكر الرئيس عبد الله أن هذا القسم يصعب قراءته وقد يقدم لاحقًا توصية هيكلية. تساءل المفوض أوكونور عن سبب حاجتنا إلى هذا القسم في ميثاقنا. ورد جيرمي ، محامي المدينة ، بأنهم بحاجة إليه في الميثاق لإنفاذه.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,٩ بعنوان "التدوين". قدمت المفوضة هوكينز اقتراحًا للاحتفاظ بلغة القسم ٩,٩ كما ترد في ميثاق المدينة الحالي. سأل المفوض أوكونور الكاتب عما إذا كانت القرارات متاحة على الإنترنت. أجاب الكاتب ، نعم. سأل المفوض هاشم ما هو السبب وراء طلب قانون حرية المعلومات. تم الرد على السؤال من قبل محامي المدينة. دار نقاش حول عملية الاحتفاظ بنسخ ورقية من القرارات وتوزيع القرارات بتكلفة مالية. سحبت المفوضة هوكينز اقتراحها بالإبقاء على اللغة المستخدمة في هذا القسم.

قدم المفوض هاشم اقتراحا برفع الجلسة للاستراحة، وأيدته المفوضة بيبي بأخذ استراحة مدة ٥ دقائق

عُلفت الجلسة عند الساعة ٨:٠٢ م. استأنفت الجلسة في الساعة ٨:٠٨ م .

قرأ رئيس مجلس الإدارة عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٠ بعنوان "مبادرة المواطن". تم عرض اللغة المقترحة من قبل المفوض أوكري لتغيير "٣٪" في هذا القسم إلى "٥٪". سألت المفوضة بيبي عما إذا كان طلب البحث عن عدد التماسات مبادرة المواطنين التي تم الرد عليها. ذكر الكاتب أنه يعتقد أن هناك واحدًا ، لكنه سيعود إليهم. تم تقديم اقتراح من قبل المفوض أوكري ودعمه المفوض هاشم لتعديل اللغة من "٣٪" إلى "٥٪" بدايةً. " بعد التصويت ببناء الأسماء ، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: دولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور (٥)؛ كلا: عبد الله ، بيبي ، دادجون وأوكراي (٤). غياب: لا يوجد.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١١ بعنوان "الالتماسات (العريضة) ؛عند كفايتها ؛ إجراءات المجلس ". ذكرت المفوضة بيبي أن استخدام الفاصلة المنقوطة في العنوان غير صحيح. وافق الرئيس عبد الله ، وذكر أنه يعتقد أن القسم بحاجة إلى توضيح الغرض من اللغة. ذكر المفوض أوكري أنه يعتقد أن الميثاق يجب أن يكون متسقًا ويجب تعريف "المقترح" أو "الناخب/المُصوّت".

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٢ بعنوان "الاستفتاء على قَرَار أقره المجلس". صرح المفوض أوكري أنه يعتقد أنه يجب أن تكتب كلمة " مجلس" بالأحرف الكبيرة في كامل المستند وأنه بدلاً من "أقل من" يجب أن يكون "عدد لا يقل عن". تبع ذلك مناقشة بشأن نسبة المشاركة في التصويت وكيفية ارتباطها بصياغة القسم ٩,١٢.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٣ بعنوان "يمكن إجراء الاستفتاء من قبل المجلس دون التماس". أوضح الرئيس عبد الله ما يعنيه هذا القسم. قدمت المفوضة هوكينز اقتراحًا دعمه المفوض أوكونور للاحتفاظ بلغة هذا القسم كما هي تم تمرير الاقتراح بالإجماع

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٤ بعنوان "انتخابات الاستفتاء". شكك المفوض أوكونور في الجملة الأخيرة من القسم. تلا ذلك مناقشة حول معنى هذا القسم. أوصت المفوضة ببلي بمراجعة هذا القسم للتوضيح.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٥ بعنوان "عندما يفشل الاستفتاء". سأل المفوض هاشم عما إذا كان هناك قانون دولة بالإشارة إلى هذا القسم. وأوضح محامي المدينة أنه لا يوجد. تبع ذلك نقاش حول وضوح كلمة "مشابه" ومدة الانتظار لإعادة تقديم توصية. بدأ المفوضون مناقشة الاستفتاءات وماهيتها. المفوض ببلي يريد توضيح ما تعنيه كلمة "مشابه" حيث يمكن تفسيرها على نطاق واسع. قدمت المفوضة هوكينز اقتراحًا دعمه الرئيس عبد الله للاحتفاظ باللغة كما وردت في الميثاق الحالي. طلبت المفوضة ببلي التصويت ببدء الأسماء. تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: عبد الله ودولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور وأوكري (٥)؛ كلا: ببلي ودادجون وهاشم (٣). غياب: لا يوجد

ثم قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٦ بعنوان "مراجعة القرارات المُتبناة أو الملغاة بالاستفتاء". اقترحت المفوضة هوكينز بدعم المفوض هاشم الاحتفاظ بلغة هذا القسم كما وردت في الميثاق الحالي. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

ثم قرأ الرئيس عبد الله الفصل ٩ ، القسم ٩,١٧ بعنوان "العقوبات". أدلى عبد الله بملاحظة أنه يعتقد أن اللجنة ستعود إلى هذا القسم.

انتقل رئيس اللجنة عبد الله إلى الفصل ١٠ بعنوان "الدائرة التنفيذية". قرأ الرئيس الفصل ١٠ ، القسم ١٠,١ بعنوان "المسؤولين الإداريين". أوصت المفوضة ببلي بتغيير كلمة "هو" في هذا القسم في إشارة إلى رئيس البلدية/العمدة ، إلى "العمدة/ رئيس البلدية". قدم المفوض هاشم اقتراحًا بدعم من المفوضة هوكينز لتعديل اللغة كما وصفتها المفوضة ببلي لتغيير "هو" إلى "العمدة/ رئيس البلدية". ذكر المفوض أوكري أن كلمتي "المدينة والميثاق" وأيضًا عناوين الأقسام تحتاج إلى أن تكتب بأحرف كبيرة. تم تبني الاقتراح بالإجماع.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ١٠ ، القسم ١٠,٢ بعنوان "واجبات رئيس البلدية". أوصت المفوضة هوكينز بتغيير دور الخدمة المدنية في هذا القسم. اختلف المفوض هاشم وأوصى بأن تناقش اللجنة دور الخدمة المدنية في الفصل ١١. أوصى المفوض أوكري بتصحيح الأخطاء النحوية. تم تقديم اقتراح بواسطة المفوضة دولماج مدعوماً من الرئيس عبدالله بتأجيل مناقشة هذا الفصل. تم تبني الاقتراح بالإجماع.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ١٠ ، القسم ١٠,٣ بعنوان "رئيس البلدية المؤقت". تشعر المفوضة هوكينز بالقلق من عدم إمكانية اتخاذ قرار حتى يتم تحديد كيفية تحديد رئيس المجلس. تبع ذلك نقاش حول مقدار الوقت المناسب المستغرق للقيام بعملية استبدال العمدة وإعطاء العمدة المؤقت القدرة على عزل الموظفين المعينين. مصطلح "غياب" يحتاج إلى توضيح.

قرأ الرئيس عبد الله الفصل ١٠ ، القسم ١٠,٤ بعنوان "منصب كاتب المدينة". أوصى المفوض أوكري بشطب عبارة "في الكتب". طلبت المفوضة ببلي توضيحًا بشأن ما إذا كانت الكتب مادية أم تقنية. رد الكاتب وشرح ما هي الدفاتر الورقية التي يحتفظ بها مكتب الكاتب. تلا ذلك محادثة حول ما إذا كانت النسخة الورقية من "الكتب" ضرورية أم لا. قدم المفوض أوكري اقتراحًا بدعم من المفوضة ببلي لشطب عبارة "في الكتب" من هذا القسم. طلب الرئيس عبد الله التصويت ببدء الأسماء. بعد طلب التصويت فشل الاقتراح كالتالي: (نعم) المفوضون: ببلي وأوكري (٢) (كلا)عبدالله ودولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور ودادجون. غياب: لا أحد.

قدم الرئيس عبد الله اقتراحاً مدعوماً من المفوضة دادجون بطي مناقشة الفصل ١٠. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

قرأ رئيس اللجنة عبد الله رسالة بريد إلكتروني من دينيس دوغان يوصي بتغيير مُقدمة /بادئة ميثاق المدينة.

تم استلام وقرءة التعليقات من الحضور/ المتابعين.

تمت مناقشة جدول الأعمال وإنشاء جدول أعمال الاجتماع المقبل.

سأل الرئيس عبد الله عما إذا كانت هناك أي طلبات بحث أخرى. قدمت المفوضة دادجون طلبًا لمعرفة مقدار الأموال التي دفعتها المدينة في دعاوى القضاة الصادرة من إدارة الشرطة على مدار العشرين عامًا الماضية. طلبت المفوضة هوكينز إجراء جلسة دراسة أو مراجعة للفصل ١٣ قبل طرح هذا الفصل.

تم استلام وقراءة التعليقات من الحضور/ المتابعين.

قدمت المفوضة بيبي اقتراحا برفع الجلسة، وأيدته المفوضة دادجون تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

تم رفع جلسة لجنة الميثاق في الساعة ٩:٢٤ مساءً

حسن ف. عبد الله ، رئيسا

موثق:

جورج ت. كاتب المدينة